مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: واقع صادرات البلدان النامية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة 1995 - 2018
اسم الكاتب: مدركة ذنون يحيى، عمر هشام صباح، مزاحم رياض حمدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3678
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 17:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Reality of Developing Country Exports and its Impact on Economic Growth For the Period 1995-2018

Mudrika Th. Yahya[1]; Omar H. Sabah[2]; Muzahim R. Hamdoun [3]

[1-] College of Medicine University of Mosul; [2]College of Administration and Economics University of Mosul; [3] Northern Technical University - Technical Institute / Mosul

Corresponding author: Mudrika Thanoon Yahya, modrikasamea@yahoo.com

DOI: 10.33899/tanra.2020.127165.1024

Article History: *Received*: 21/5/2020; *Revised*: 15/7/2020; *Accepted*: 20/5/2020; *Published*: 1 /9 /2020.

Abstract

Exports are the main pillar on which the national economy depends on any country, as it contributes to providing permanent sources of foreign exchange that can be used to finance the needs of the state's productive apparatus and pay the import bill values, as well as being an integral component of economic development, and from this regard our study relied on The hypothesis is that exports contribute and a positive role in raising the rate of economic growth in a selected sample of developing countries during the period 1995-2018, and in order to prove this hypothesis, a number of these countries were chosen that included (Indonesia, Turkey, Egypt, Malaysia, Thailand and Saudi Arabia) , Has been met Its exports are in five types: the extractive exports X_1, agricultural X_2 and transformative X_3 and manufactured X_4 and electronic X_5 as independent variables, and the GDP values of y in the countries of the study sample were adopted as the variables approved in the standard models used in the estimation, and time series data were used in estimating The effect of independent variables on the adopted variables and for each country separately because of the characteristics and features of this method that distinguish each country from another according to the nature of its economic structures and the nature of its policies followed, and in this study a number of conclusions were reached, the most important of which were issued The sample countries face slowing foreign demand, in addition to the fact that the rates of trade exchange are in favor of the exports of these countries, and the emergence of the positive impact of exports on economic growth and in most of the countries of the research sample. As for the most important proposals, it is to activate the export sector by directing support to it with various kinds and setting Customs and non-customs restrictions on importing goods that have similar domestic production and seeking to reduce the dependence of the sample countries on extractive exports, as they are threatened with depletion.

Keywords

exports, economic growth, developing countries.

Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 39, No. 127
Sep., 2020

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Yahya, Mudrika Th. and H. Sabah, Omar and Muzahim R**.,** Hamdoun (2020)." The Reality of Developing Country Exports and its Impact on Economic Growth For the Period 1995-2018***. TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 39 (*127*), 103-122, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.127165.1024

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

واقع صادرات البلدان النامية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٥ـ ٢٠١٨

مدركة ذنون يحيى [١]؛ عمر هشام صباح [٢]؛ مزاحم رياض حمدون [٣]

[١]جامعة الموصل –كلية الطب؛ [٢] جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد؛ [٣] الجامعة التقنية الشمالية – المعهد اتقني–الموصل

المؤلف المراسل: مدركة ذنون يحيى ، modrikasamea@yahoo.com

DOI: 10.33899/tanra.2020.127165.1024

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٠/٥/٢١؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٠/٧/١٥؛ *القبول:* ٢٠٢٠/٧/٢٠؛ *النشر:* ٢٠٢٠/٩/١.

المستخلص

تعد الصادرات الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي في أي بلد كونها تسهم في توفير مصادر دائمة للنقد الاجنبي التي يمكن توظيفها في تمويل احتياجات الجهاز الإنتاجي للدولة وتسديد قيم فواتير الاستيرادات، فضلا عن كونها عنصراً مكملاً من عناصر التنمية الاقتصادية، ومن هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها أن الصادرات تسهم وبدور إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٥–٢٠١٨، ومن أجل اثبات هذه الفرضية تم اختيار عدد من هذه البلدان شملت كل من (إندونيسيا، تركيا، مصر، ماليزيا، تايلند والسعودية)، وقد تم تقسيم صادراتها على خمسة أنواع هي: الصادرات الاستخراجية X_1 والزراعية X_2 والتحويلية X_3 والمصنعة X_4 والالكترونية X_5 بوصفها المتغيرات المستقلة، واعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي y في دول عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير، وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية في تقدير أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة ولكل بلد على انفراد لما لهذه الطريقة من خصائص وسمات تتميز بها كل دولة بحسب الاستنتاجات طبيعة هياكلها الاقتصادية وسياساتها المتبعة، وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها إن صادرات دول العينة تواجه طلباً أجنبياً متباطئاً، فضلا عن أن نسب التبادل التجاري في غير صالح صادرات هذه البلدان، وظهور الأثر الايجابي للصادرات في النمو الاقتصادي وفي أغلب بلدان عينة البحث، أما عن أهم المقترحات فهي تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم له وبمختلف أنواعه ووضع قيود جمركية وغير جمركية على استيراد السلع التي لها إنتاج محلي مشابه وتقليل اعتماد دول العينة على الصادرات الاستخراجية، لأنها مهددة بالنضوب.

الكلمات المفتاحية

صادرات، نمو اقتصادي، بلدان نامية.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٣٩)، العدد (١٢٧)، ايلول ٢٠٢٠

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: يحيى، مدركة ذنون و صباح، عمر هشام و حمدون، مزاحم رياض (٢٠٢٠). "واقع صادرات البلدان النامية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٨". ***تنمية الرافدين***، ٣٩ (١٢١)، ١٠٣-١٢٢،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.127165.1024

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه جميع دول العالم بمختلف الوسائل والسبل والتي من شأنها رفع المستوى المعاشي لأفراد ومجتمعات شعوبها، ولأهمية هذا الموضوع درس صناع السياسة الاقتصادية العوامل التي تسهم في تحقيق هذا الهدف مستندين على مبادئ النظرية الاقتصادية والنماذج التي تناولت هذا الموضوع وعلى المستوى النظري والتطبيقي بهدف الوصول إلى صياغة واضحة تحدد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، ومنها تبين بأن الصادرات ضمن أهم المتغيرات التي تناولتها عدد كبير من الدراسات الاقتصادية التي أكدت دورها التطبيقي على أنها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي الذي يمثل هدف التنمية في خطط وسياسات البلدان النامية في ظل أوضاعها الاقتصادية الحالية، وعلى الرغم من أن أغلب هذه البلدان تمتلك موارد طبيعية كبيرة، إلا أن معظمها يعاني من اختلالات هيكلية، إذ تتركز غالبية صادراتها في منتجات أولية وزراعية وبعض السلع المصنعة ونصف المصنعة التي تشكل قطاعاً مهماً بين القطاعات الاقتصادية في الدول قيد الدرس.

مشكلة البحث

تتضح مشكلة البحث من خصائص البلدان النامية التي تتمثل في اختلال هياكلها الاقتصادية وهيمنة قطاع إنتاج السلع الأولية والصناعات الاستخراجية التي تعتمد عليها في الإنتاج والتصدير والتي تشكل المصدر الرئيس لتكوين دخلها القومي وتوفير النقد الاجنبي، ومن الطبيعي أن يكون الطلب على هذا النوع من السلع يتسم بعدم استقراره ومن محدودية وتائر نموه حتى في الحالات التي يزداد فيها الإنتاج المعد لغرض التصدير، وعادة فإن الاقتصادات النامية ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومي، وهذه النسب ناجمة عن كون قطاع الصادرات فيها هو المصدر الرئيس لحصولها على النقد الاجنبي، لذا تسعى هذه البلدان شأنها شأن الدول الأخرى إلى رفع معدل نموها الاقتصادي الذي يمثل هدف التنمية فيها ومحوراً رئيساً في خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية لا سيما في ظل أوضاعها الاقتصادية المتخلفة من خلال زيادة قيم صادراتها، إلا أن ما يتسم به قطاع التصدير النامي هو هيمنة الصادرات الاستخراجية والزراعية والتحويلية على مجمل صادرات هذه البلدان، أي إنها عامل مهم يتحكم في المتغيرات الكلية التي تحصل في اقتصادات هذه البلدان، لأنها تتعرض لمشاكل ذات طبيعة مشتركة منها عدم استقرار الطلب العالمي عليها في الأمد القصير، وذلك يؤدي إلى حدوث تقلبات قد تكون حادة في عوائدها والتي تعيق تنفيذ الخطط التنموية والاستثمارية فيها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في البلدان النامية في أن أغلب هذه البلدان لا تزال متأخرة تنموياً عن نظيرتها المتقدمة، فضلاً عن كون بعض من هذه الدول تحت خط الفقر، وذلك يتطلب دراسات تطبيقية تسهم في الكشف عن الدور الذي تؤديه الصادرات في رفع معدل النمو

الاقتصادي في الدول النامية عينة البحث. بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية المتجذرة في اقتصاداتها، ومن ثم إمكانية تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمجتمعاتها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر الصادرات في النمو الاقتصادي وفي عينة مختارة من البلدان النامية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الصادرات على خمسة أنواع هي الصادرات الاستخراجية والزراعية والتحويلية والمصنعة والالكترونية، من خلال تقدير نماذج قياسية لها عبر استخدام سلاسل زمنية معدة لهذا الغرض.

فرضية البحث:

تسهم الصادرات في توسيع نطاق الاستثمارات المحلية والاجنبية، فضلاً عن دورها في حدوث تدفق متزايد للتقنية المتطورة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي هذا الشأن يعتمد البحث على فرضية مفادها أن الصادرات تسهم بدور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي وفي عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨.

منهج البحث:

١. أسلوب البحث:

اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع، والاتجاه الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

٢. اختيار البلدان النامية موضوعة البحث:

من أجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة تم اختيار عدد من البلدان النامية وهي: اندونيسيا، تركيا، مصر، ماليزيا، تايلند، السعودية، والسبب في اختيارها يعود إلى:

أ- أنها بلدان تمتلك صادرات استخراجية وزراعية وتحويلية ومصنعة والكترونية.

ب- ارتفاع نسبة مساهمة صادراتها إلى ناتجها المحلي الاجمالي.

ت- قطعت شوطاً طويلاً في مجال تصدير المنتجات المذكورة آنفاً.

ث- توفر البيانات اللازمة عن قيم الصادرات التي تسهم في تنفيذ الجانب العملي من الدراسة.

٣. المدة الزمنية:

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها أربعة وعشرون عاما من ١٩٩٥-٢٠١٨، أما عن سبب اختيار هذه المدة فذلك يعود للآتي:

أ- تعدد الدراسات النظرية والتطبيقية التي درست هذا الموضوع خلال المدة المذكورة، وذلك يعد بمثابة حافز للأخذ بها بهدف إضافة ما هو جديد إلى الموضوع من جهة، ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة من جهة اخرى.

ب- إن المدة الزمنية الموضحة آنفاً تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية إحصائية دقيقة.

خطة البحث وهيكليته

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لدراسة الاطار النظري لواقع صادرات البلدان النامية وأثرها في النمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني فقد تناول العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر الصادرات في النمو الاقتصادي، والثالث خصص لتقدير وتحليل النماذج القياسية لأثر الصادرات في النمو الاقتصادي لبلدان عينة البحث وخلال المدة المذكورة.

المبحث الأول

خصائص صادرات البلدان النامية وأثرها في النمو الاقتصادي

الخصائص الرئيسة لصادرات البلدان النامية:

من أجل دراسة الخصائص الرئيسة لصادرات البلدان النامية يقتضي منطق الدراسة الوقوف عند الخصائص العامة لاقتصادات هذه البلدان، التي تتسم بمجموعة خصائص اقتصادية وغير اقتصادية ميزتها عن البلدان المتقدمة، فإحدى أهم خصائصها تتمثل في اختلال هياكلها الاقتصادية وهيمنة قطاع إنتاج السلع الأولية كالمنتجات الزراعية والاستخراجية التي تعتمد عليها في الإنتاج والتصدير والتي تشكل المصدر الرئيس لتكوين مفردات دخلها القومي وعوائد النقد الاجنبي (Al-Taei and Mansour، ٢٠٠٤، ٥٧-٧٣)، وفي الغالب فإن اقتصادات هذه البلدان تكون أحادية الجانب، إذ تعتمد في إنتاجها وصادراتها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع وذلك يهدد اقتصاداتها ودخلها القومي وموازين مدفوعاتها (Al-Atiyah، ٢٠٠٥، ١٢٩)، وتتميز أيضاً بالتقلبات الكبيرة في معدلات نموها الاقتصادي، إذ يتسم قطاع الإنتاج فيها بالتذبذب وعدم الاستقرار الذي انعكس في عدم توازن هياكلها الإنتاجية، وذلك أدى إلى قيام هذه البلدان بإنتاج وتصدير سلع بصيغتها الأولية التي تنخفض عليها مرونة الطلب الدخلية، وتعد هذه البلدان مثالاً للاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة تجارتها الخارجية إلى دخلها القومي وانخفاض معدلات نموها الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي الاجمالي الذي يتراوح بين ٢٦٨ إلى ٣٤٠ دولاراً سنوياً مقارنة بالبلدان المتقدمة التي يصل فيها هذا المعدل إلى ١٦٨٠٠ دولار سنوياً عام ٢٠١٥. (Al-Amin، ٢٠١٦، ٣٨٣)، وذلك قاد إلى النتائج الآتية (Economic and Social Policy Department، ٢٠٠٢).

١. اندماج البلدان النامية في السوق الدولية، مما جعل اقتصادات هذه البلدان عرضة للتقلبات الحادة التي تجتاح هذه السوق ووقوعها تحت تأثير ازمات الدول الصناعية الكبرى.
٢. عدم ثبات الواردات بسبب عدم استقرار حصيلة الصادرات وهذه الواردات ضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.
٣. انعكاس أثر التقلبات الحادة في الاسعار العالمية في عوائد صادرات البلدان النامية التي تعتمد على إنتاج وتصدير سلعة وأحدة او عدد محدود من السلع في تركيبة صادراتها، وذلك له تأثيرات كبيرة في

كل من الدخل والاستثمار والاسعار ومستوى التوظف، ويؤدي ذلك إلى تعثر تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

فضلا عن ما سبق تتسم اقتصادات البلدان النامية بخصائص أخرى منها ارتفاع معدلات نموها السكاني الذي تجاوز نسبة ٢,٦% سنوياً مقارنة مع الدول المتقدمة التي يصل فيها هذا المعدل إلى ١% سنوياً، إذ عملت المعدلات المرتفعة لنمو السكان في هذه البلدان على تشويه هرم التركيب العمري للسكان، يضاف لما سبق خصائص أخرى تتسم بها البلدان النامية هي (Abdullah، ٢٠١٥، ٢٢-٢٦).

أولاً: انخفاض مستويات الدخل والمعيشة

تتأثر مستويات المعيشة لشعوب البلدان النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج ومن ثم مستويات التعليم والصحة، اذ يبلغ عدد سكان العالم النامي نحو ٥,٦ مليار نسمة وهذا العدد يشكل نسبة ٨٢% من اجمالي عدد سكان العالم البالغ ٦,٧٩ مليار نسمة حسب احصاء عام ٢٠١٥ ويحصل هؤلاء على ما نسبته ٢١% من الدخل او الناتج القومي العالمي الذي يقدر بنحو ٦٠,٩١٧ مليار دولار في حين يحصل سكان الدول المتقدمة البالغة نسبتهم اقل من ١٨% من إجمالي عدد السكان على ٧٦% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمثل المستويات المنخفضة للمعيشة انعكاساً لعدد من المؤشرات هي:

١. **انخفاض الدخل الفردي.**

يبلغ متوسط دخل الفرد في دولة لوكسنبرك ٨٢٤٤١ دولاراً سنوياً وهذا الرقم اكبر بـ ٣٠٧ ضعف مقارنة بمتوسط دخل الفرد في دولة زيمبابوي الذي يبلغ ٢٦٨ دولاراً سنوياً.

٢. **سوء توزيع الدخل القومي.**

تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

٣. **الفقر المطلق**

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر هي ٨٠% من اجمالي عدد السكان في العالم، وتسجل دول جنوب آسيا أعلى نسبة فقر في العالم تصل إلى ٤٣% من اجمالي عدد السكان.

٤. **سوء التغذية**

تعاني معظم الدول النامية من سوء التغذية، ومن عدم حصول السكان على القدر الكافي من الغذاء وما يترتب على ذلك من تفشي الامراض والاوبئة.

٥. **ارتفاع نسبة الأمية**

تشير الاحصاءات المتخصصة إلى أن نسبة الامية قد بلغت ٥٥% من إجمالي عدد السكان في الدول الاكثر فقراً و ٣٦% في الدول النامية الأخرى مقارنة بـ ١% في الدول المتقدمة.

ثانياً: انخفاض الإنتاجية (Bukhari، ٢٠١٥، ٣-٥)

يعد انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج أحد أهم السمات الرئيسة إلى تتسم بها اقتصادات الدول النامية، وذلك يعود للأسباب الآتية:

١. النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة مثل رأس المال والادارة الكفوءة.
٢. غياب الحوافز الاقتصادية.
٣. نقص المدخرات والاستثمارات العامة ولا سيما في المجالات الصحية والتعليمية.
٤. ضعف النمو الجسمي والعقلي للأفراد الناتج عن سوء التغذية.
٥. تفشي ظواهر الكسل واللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية.

ثالثاً: الزيادة السكانية

تعد مشكلة التضخم السكاني في البلدان النامية مشكلة معقدة ومتشابكة تمس حياة المواطنين السكانية والاجتماعية، وتؤثر فيها تأثيراً مباشراً، إذ إن زيادة عدد السكان تؤدي إلى ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية منها البطالة والأمية وفقدان الأمن الغذائي وانخفاض دخل الفرد وزيادة الاستهلاك والأسعار.

رابعاً: الاعتماد على الإنتاج الأولي

تعتمد أغلب البلدان النامية على الحرف الأولية لاسيما في الزراعة التي تستأثر بالجزء الأكبر من الانشطة الاقتصادية فيها، وتعتمد دول نامية أخرى على إنتاج المعادن والمواد الخام وتصدرها بشكلها الأولي مثل النفط الخام، النحاس والقصدير.

خامساً: ارتفاع معدلات البطالة

تعد الطاقات الإنتاجية في البلدان النامية محدودة وفي دون مستوى التشغيل الكامل يسهم في ذلك ثبات مستوى الفن الإنتاجي المستخدم مع استمرار تزايد أعداد السكان، وذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تعد صفة أساسية تتسم بها هذه البلدان.

سادساً: التبعية الاقتصادية

لا تزال العديد من البلدان النامية في حالة تبعية اقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، وذلك يعود للأسباب الآتية:

١. نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ورثته الدول النامية من مرحلة الاستعمار.
٢. طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في ظل الاستعمار والتي خضعت لتوجيهات الأسواق الخارجية.

سابعاً: انكشاف العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد أسفرت نتائج التوزيع غير المتكافئ للقوى بين الدول النامية والمتقدمة عن بروز عوامل خارجية أعاقت مسيرة التقدم الاقتصادي في الدول النامية، وبقيت معتمدة على الاقتصاد العالمي بدلاً من اعتمادها على الذات.

إن حصيلة السمات المذكورة عن البلدان النامية انعكست انعكاساً مباشراً في صادراتها التي تعد المصدر الرئيس لإيراداتها من العملات الاجنبية. (Baroque، ١٩٧٣، ١٣٢) والتي غالباً ما تتسم بحالة عدم استقرار عوائدها سواء كانت زراعية أم أولية أم خام والتي تمثل نسبة كبيرة من اجمالي صادراتها، وذلك أسهم في خلق مشكلات اقتصادية في هذه البلدان منها ما يتعلق بالتغيرات في العرض والطلب على هذا النوع من الصادرات الذي أدى إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصادرات وعوائدها ونتج عن ذلك تأثيرات سلبية في اقتصادات البلدان النامية التي تمثلت في إعاقة تنفيذ خططها التنموية (Sagar، ٢٠٠٦، ٢٩٠). توجد أربعة مجاميع سلعية تقوم البلدان النامية بتصديرها والتي تشكل أهم خصائص صادراتها هي (Al-Dulaimi، ٢٠٠٨، ١٥-١٦).

المجموعة الاولى:

تتضمن هذه المجموعة السلع التي هي من أصل زراعي ولاسيما السلع المعدة للاستهلاك مثل البن والموز والشاي والكاكاو والحبوب الغذائية، والطلب على هذا النوع من المنتجات يكون مستقراً نسبياً مع بطء النمو فيه، في حين يتأثر العرض منها وبشكل كبير بتقلبات الظروف الطبيعية والمناخية، وإن التغيرات البسيطة التي تحصل في صادرات هذه المجموعة من السلع تؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في الاسعار العالمية.

المجموعة الثانية:

تتضمن هذه المجموعة المواد الخام الزراعية التي تستخدم في صناعات مختلفة مثل المطاط والسيزال والجوت، والتقلبات التي تحصل في الكميات المنتجة منها تتأثر بشكل كبير بتقلبات الظروف الطبيعية والمناخية.

المجموعة الثالثة:

تتضمن هذه المجموعة المواد المعدنية والتعدينية والمواد الخام الصناعية، مثل النفط الخام والنحاس والقصدير، إذ يكون عرض منتجات هذه المجموعة متغيراً في المدى القصير، ويميل فيها الطلب في اتجاه مستوى النشاط الاقتصادي والصناعي في البلدان المستوردة.

المجموعة الرابعة:

تتضمن هذه المجموعة بعض المنتجات المصنعة مثل المواد الغذائية والمشروبات والأقمشة والمنسوجات والمنتجات في الطلب العالمي، وبذلك فهو يعكس انخفاض مرونة الهيكل الإنتاجي في هذه الدول، فضلاً عن أن ربحية هذه الدول من زيادة صادراتها عن طريق إنتاج سلع تصدير جديدة مقيدة بالعوامل المؤسسية والتنظيمية والطاقة الإنتاجية فيها، ويمثل القطاع المذكور أهمية نسبية كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول النامية، وتتباين هذه الأهمية من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف عدد السكان والظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها.

ففي بعض البلدان مثل البرازيل والمكسيك بلغت نسبة صادراتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي نحو ١٢% عام ٢٠١٢ في حين تشكل هذه النسبة ٦٥% في السعودية و ٣٤% في كوريا الجنوبية خلال المدة المذكورة، وتحتل سلعة واحدة أو سلعتان من المواد الأولية النسبة الأكبر من صادراتها الإجمالية، وتشكل صادرات المنتجات الأولية نحو ٧٥% من اجمالي صادرات البلدان النامية و ٨٥% من عوائد صادراتها الكلية، واحتلت صادرات سلعة واحدة نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها الكلية، فقد شكلت صادرات البن في بوروندي نسبة ٧٩% من إجمالي صادراتها، والقطن ٤٠% من إجمالي صادرات تشاد، والنحاس ٥٦% من إجمالي صادرات زامبيا، والسكر ٦٥% من إجمالي صادرات موريشيوس، وخامات الحديد ٥٦% من إجمالي صادرات موريتانيا، والنفط ٨٦% من إجمالي صادرات السعودية و ٩٠% من إجمالي صادرات العراق عام ٢٠١٣. (Dudovskiy, 2013, 13-18).

العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

لقد أكد العديد من الاقتصاديين على أن التجارة الخارجية ولا سيما في الجانب المتعلق بالصادرات له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، فقطاع الصادرات أسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في بريطانيا واليابان واستراليا والعديد من الدول الغربية حتى سمي هذا القطاع بقاطرة النمو الاقتصادي، إلا أن الوقائع التاريخية برهنت عملياً بأن صادرات البلدان النامية لم تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي فيها، ولم يتمكن قطاعها التصديري من أن يؤثر إيجاباً في رفع معدلات النمو في بقية القطاعات الأخرى، ولم تؤدِ زيادة صادراتها إلى حدوث تبدلات مهمة في اقتصادها الوطني بقدر ما عرقلت عملية النمو فيها، ومن أجل تفسير هذه الظاهرة يؤكد الاقتصادي السويدي G. Myrdal على ميل السوق إلى زيادة حدة التفاوت العالمي عند قيام تجارة بين دولتين الاولى صناعية متقدمة والأخرى نامية ووصفها بأنها عملية تراكمية تتجه نحو افقار وركود الدولة النامية وتطوير المتقدمة، وهذا الأمر أكده الاقتصادي A.Lewis عندما أشار إلى أن تجارة الدول النامية مع نظيرتها المتقدمة قد حققت معدلات منخفضة من النمو الاقتصادي وخلال فترة زمنية طويلة، وفي هذا الشأن فسر اقتصاديون آخرون أن سبب ذلك يكمن في اهتمام رؤوس الاموال الاجنبية المتجهة إلى البلدان النامية بتنمية الموارد الطبيعية المعدة للتصدير وأهملت بقية القطاعات. (Al-Awwad، ٢٠٠٣، ٣-٧)، وفي إطار هذا التوجه انصرفت الاستثمارات الاجنبية إلى تطوير مشروعات قطاع التصدير إلى الحد الذي صار فيه هذا القطاع أكثر أجزاء الاقتصاد القومي تقدماً وأكثرها عزلة من الناحية الجغرافية عن المراكز السكانية في البلد المنتج، والدخل أو الفائض الاقتصادي المتحقق من القطاع المذكور يرحل إلى الخارج تحت عدة اشكال ووسائل مختلفة، وإن جزءاً منه يذهب إلى الطبقة الريعية المحلية التي تنفقه على مشترياتها من سلع الاستهلاك، لذا فإن دور قطاع التصدير قليل الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية بسبب ضعف ارتباطه مع بقية القطاعات الاقتصادية التي تكون هيكل اقتصادها القومي. إن هذا الوصف يعني تعزيز الصفة المزدوجة Dualistic في الاقتصاد النامي على النحو الذي يجعل الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو القطاع المتقدم لأجل إنتاج سلع معدنية خام أو زراعية معدة لأسواق التصدير، غير أن

معدل الاستثمار في القطاع التصديري وفرص توظيف الايدي العاملة لا يتساير مع النمو الحاصل في إعداد السكان، فضلاً عن التقدم التقني الحاصل في قطاع التصدير لن يجعل من هذا القطاع مؤهلاً لاستيعاب الزيادة في إعداد السكان، ومن ثم امتصاص البطالة المقنعة، وذلك يعكس أثره في تدهور قابلية القطاع المذكور في تنشيط الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلد النامي. (Bin Saha، ٢٠٠١، ١٢٠-١٢١).

المبحث الثاني

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لواقع صادرات البلدان النامية وأثرها في النمو الاقتصادي

تعد الصادرات إحدى المتغيرات الاقتصادية الكلية التي اهتم بها عدد كبير من الادبيات الاقتصادية والتي أكدت على أهميتها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي تربط الدول مع بعضها، وتسهم في توسيع القدرة التنافسية لمنتجات الدولة المصدرة عن طريق فتح اسواق جديدة، فضلا عن زيادة رفاهية المجتمع من خلال توريد العملات الاجنبية، ولها دور كبير في تحسين وضع الميزان التجاري للدولة، ويبرز دور الصادرات من خلال تدفق السلع والخدمات إلى البلدان المستوردة لها، أي إن الصادرات تعكس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتترجم مدى قدرة أو عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الايفاء بحاجات السكان ومتطلبات التنمية المتمثلة بالاستيرادات، ومن هذه الأهمية لدور الصادرات في النمو الاقتصادي ارتأينا عرض أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

في عام ٢٠٠٥ أوضح العبدلي في دراسته عن أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية بأن نظريات الكلاسيك والمحدثين أكدت على أن زيادة الصادرات تسهم في تعزيز مبدأ التخصص في إنتاج سلع التصدير، وذلك يؤدي إلى زيادة مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج ويرفع مهارات العاملين في قطاع إنتاج سلع التصدير، وذلك عكس أثره في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاع الصادرات الذي يعمل بكفاءة إنتاجية عالية، وأضاف الباحث بأن الصادرات آلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات، فضلاً عن دورها في تحقيق قدر من المكاسب منها زيادة الإنتاج ورفع المستوى المعاشي للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، واتاحة الفرص للبلد المصدر في شراء المنتوج الاجنبي الأقل سعراً، وفي هذا الشأن أكد hicks، ١٩٥٨ بأن الدولة المصدرة تتمكن من توسيع سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها في الدول الأخرى، وتتيح الصادرات في توفير فرص لأنشاء قطاعات إنتاج سلع رأسمالية وصناعية، وهذه أطلق عليها hicks اسم مكاسب تجارية حركية dynamic اما Thirlwall، ١٩٨٩ فقد أشار إلى أن الصادرات هي منفذ لتصريف فائض منتجات الدولة إلى الاسواق العالمية الذي يعتبر سبباً في توسيع حجم الصادرات، وذلك ما حدث في كل من سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية وهونك كونك التي حققت انجازات تنموية كبيرة من خلال نمو صادراتها الصناعية، وفي هذا الشأن أكد person commissionh،

١٩٦٩ بأن معدل النمو الاقتصادي في كل دولة نامية ارتبط بإداء صادراتها أكثر من ارتباطه بأي متغير اقتصادي آخر منذ عام ١٩٥٠ وهذا يعني أن متغير الصادرات هو المتغير الأكثر دوراً من بين بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى الذي يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي سواء كان ذلك في البلدان النامية أم في نظيرتها المتقدمة، إلا أن ما يميز صادرات البلدان النامية هو تركزها الجغرافي، وهذه نتيجة من نتائج تبعية البلدان المذكورة للاقتصادات الرأسمالية المتطورة، فعلى الرغم من تحرر العديد من هذه البلدان من تبعيتها السياسية المباشرة للنظم الرأسمالية فإن ظاهرة تبعية صادراتها ما زالت قائمة بشكل أو بآخر ولحد الآن (Al-Abdali، ٢٠٠٥، ٨-١٣).

وفي عام ٢٠٠٩ أوضح حمادي وعثمان في دراستهم عن مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي بأن الصادرات الأولية للبلدان النامية تتعرض بين الحين والآخر إلى عدد من المشكلات وعلى المستوى العالمي منها عدم استقرار عوائدها الذي يؤدي إلى عدم استقرار مصادر توريد الدخل المتحقق منها، وهذا الامر يعيق تنفيذ خططها التنموية، ويؤدي إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي ويخفض معدلات الاستثمار المحلي فيها، وذلك يؤثر سلباً في معدلات نموها الاقتصادي يرافق ذلك مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية، وهذا يعني انخفاض أسعار صادرات البلدان النامية مما يجعلها تبيع كميات أكبر من منتجاتها والتي غالباً ما تكون (أولية) بهدف الحفاظ على مقدار معين من العوائد حتى تحافظ على إمكانية تنفيذ برامجها التنموية وطاقتها الاستيرادية، ثمة مشكلة تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية ولا سيما في المدة الطويلة، وذلك يؤدي إلى انخفاض عوائدها الذي يحدث آثاراً غير إيجابية في اقتصادات البلدان النامية المصدرة، وذلك تسبب في تراجع معدلات نموها الاقتصادي ولاسيما أن صادرات البلدان النامية تتصف بأحاديتها، ولا تظهر تنويعاً سلعياً يحمي البلدان المذكورة من حالة التراخي في الطلب الخارجي الذي يتسبب في النتيجة المذكورة آنفاً، وفي هذا الشأن أكد Salvatore عام ٢٠٠٤ بأن اعتماد البلدان النامية على الصادرات الأولية كان سبباً رئيساً في تدني معدلات نموها الاقتصادي، لأنها لا تمتلك مؤسسات إنتاجية تتسم بالمرونة الكافية لمواجهة حالات تباطؤ الطلب الخارجي على صادراتها الأولية. (Hammadi and Othman، ٢٠٠٩، ٧٥-٧٩).

وفي عام ٢٠١٦ أوضح Adeleyej.O. , adeteyeO.S., adewuyiM.D في دراستهم عن تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في نيجيريا بأن النمو الاقتصادي في الدولة المذكورة كان غير مرضٍ خلال العقود الثلاثة الماضية، على الرغم من أن هذه الدولة تصدر النفط الخام وعدد كبير من المنتجات الأولية الا ان صادراتها تتميز بانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المصنعة المستوردة من الاسواق الاجنبية، فضلا عن كون نيجيريا تعاني من بيئة تجارية غير متوازنة على الرغم من لديها وفرة في الموارد الطبيعية والبشرية إلا أنها تعتبر واحدة من أفقر دول العالم، ومن أجل اختبار مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي عرض الباحثون دراسة قدمها Akanni عام ٢٠٠٧ التي شرح فيها العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومنها تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين كلا المتغيرين، وطبق الباحث في هذه الدراسة عدة

نظريات منها نظرية هارود Harod-Domar ونظرية النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ودالة إنتاج نوع Cobb-Doglas، بهدف اختبار أثر صادرات النفط الخام على الأداء الاقتصادي في نيجيريا، ومنها تبين بأن صادرات هذا المنتوج الحيوي أسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة المذكورة، وعرض الباحث نتائج دراسة الاقتصادي A.k.Anni التي اختبر فيها علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في اندونيسيا بتطبيق أنموذج متجه الانحدار الذاتي Var ومنها تبين بأن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية، إذ تؤدي الصادرات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في المدة الطويلة، في حين يسهم النمو في تطوير الصادرات في المدة القصيرة (Adeleye& others, 2016, 8-10).

وفي عام ٢٠١٨ أوضح حسين وعلي في دراستهم عن أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق بأن الصادرات ذات أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة وأداة فعالة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق السوق وتقليل نسبة البطالة واصلاح العجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن كونها أداة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي، وأوضح الباحث بأن الاقتصاد العراقي يعتمد على ايرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط الخام الذي تشكل عوائد صادراته النسبة الاعظم من مجمل عوائد العراق الكلية، وذلك أدى إلى حدوث اختلالات هيكلية كبيرة وأهمال القطاعات غير النفطية وأضعف قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية، وأشار الباحثان إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي في العراق إذ بلغت قيم الصادرات بـ ٢٣,٦٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وبلغ معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي للعام المذكور بـ ٠,٣٣٦%، وفي عام ٢٠٠٨ ازدادت الصادرات إلى ٦٣,٧٢٦ مليار دولار رافق ذلك ارتفاع في معدل تغير الناتج المحلي الاجمالي إلى ٠,٤٧٢%، وفي عام ٢٠١٥ شهدت الصادرات المذكورة هبوطاً إلى ٤٣,٤٧٩ مليار دولار رافق ذلك وصول معدل تغير الناتج المحلي الاجمالي إلى – ٠,٩٢٦%. يتضح مما ورد وجود علاقة وثيقة بين صادرات العراق ونمو ناتجه المحلي الاجمالي، إلا أن ما يميز هذه الصادرات أنها تتركز وبنسبة كبيرة في النفط الخام الذي تشهد أسعاره وكمياته تغيرات كبيرة في السوق النفطية العالمية بين فترة وأخرى، وتلك هي أحد الاسباب المؤدية إلى نتائج غير إيجابية في هيكل الاقتصاد العراقي (Hussein and Ali، ٢٠١٨، ١٧٨– ١٧٩).

وفي عام ٢٠١٨ أأوضحت دليلة في دراستها عن الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر بأن أغلب صادرات البلدان النامية تتمثل في المواد الأولية والمنتجات الاستخراجية والزراعية التي تنخفض عليها مرونة الطلب الدخلية، فضلاً عن التركز الجغرافي لهذا النوع من الصادرات في هذه البلدان، وأوضحت الباحثة وجود عدد من الدراسات التي بحثت في العلاقة التجريبية لأثر الصادرات في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، إذ اشارت إلى دراسة Dodaro، ١٩٩١ التي أوضح فيها بأن سياسة تشجيع الصادرات وتركيبتها هي من أفضل السياسات التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وأكد Kavoussi، ١٩٨٤ على ضرورة تشجيع الصادرات، لأنها تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد من خلال زيادة معدل تكوين رأسمال، وذلك يعزز طاقته الإنتاجية ، أما Robert emery، ١٩٦٧ فقد درس العلاقة بين الصادرات والناتج القومي الاجمالي في

٥٠ دولة خلال المدة ١٩٥٣– ١٩٦٣، ومنها تبين وجود علاقة ارتباط قوية بينهما بلغت ٨٢%، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تسعى إلى رفع معدل نموها الاقتصادي ينبغي عليها أن تستخدم السياسات التي تسهم في زيادة صادراتها، واختبر Serletis، ١٩٩٢ العلاقة السببية بين الصادرات ونمو الناتج القومي الاجمالي باستخدام اختبار Granger في كندا للمدة ١٩٧٠–١٩٨٥ بعد اختبار جذر الوحدة والتكامل الزمني لمتغيرات الدراسة، ومنها تبين أن استراتيجية النمو الاقتصادي تتحقق من خلال زيادة الصادرات وتوزيعها لما لها من دور بالغ الأهمية في زيادة الدخل القومي (Delilah، ٢٠١٨، ٢٣٥).

وفي عام ٢٠١٩ نشر بهنام بحثاً عن سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا من خلال توضيح نماذج النمو الاقتصادي التي جاء بها عدد من الاقتصاديين المتخصصين في هذا الشأن، منهم الاقتصادي Kindleberger الذي أوضح في أنموذجه بأن الصادرات تؤدي دور القائد للنمو الاقتصادي، ومن خلال قطاع التصدير يتم نقل عوامل النمو إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك يتوقف على شدة الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع التصدير وبقية القطاعات الأخرى، فضلا عن نوعية السلع المنتجة ومستوى الفن الإنتاجي المستخدم، وأوضح بأن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي إنما هي علاقة إنمائية تراكمية عبر الزمن، وأوضح Beckerman في أنموذجه بأن سرعة معدلات النمو الاقتصادي في أوربا في عقد الخمسينيات من القرن الماضي كان سببها تزايد مستويات الطلب على منتجاتها المحلية وارتفاع معدل نمو صادراتها، صاحب ذلك زيادة في معدلات الاستثمار وإنتاجية عنصري العمل ورأس المال، لذا تستمر الحركة الدائرية بين الصادرات ونمو الدخل في ظل الفرضيات التي استند عليها الأنموذج المذكور آنفا والتي تبين منها وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي، أما أنموذج Lamfalussy فتقوم فكرته على أن نمو الصادرات يؤدي إلى توسع حجم الطلب على المنتجات المحلية، وذلك يعد حافزاً لتوسيع نطاق الاستثمار ويترافق دور كل من الاستثمار والصادرات في رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي. (Behnam، ٢٠١٩، ١٤١–١٤٢).

تشير أغلب الدراسات السابقة إلى أنها تناولت موضوع الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي بصيغتها الوصفية، وما تتميز به دراستنا هو أنها تناولت هذا الموضوع بصيغته الوصفية، فضلا عن أنها استخدمت الأسلوب الكمي لتحديد أي نوع من الصادرات الاكثر إسهاما في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة بهدف تعظيم دور هذا النوع من الصادرات ومعالجة أسباب تدني دور بقية أنواع الصادرات في تحقيق هدف النمو، وذلك يعد من الدراسات الحديثة والمعاصرة التي اتبعت هذا المنهج.

المبحث الثالث

تقدير وتفسير أثر صادرات البلدان النامية عينة الدراسة في النمو الاقتصادي

خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨

من أجل تقدير وتفسير أثر صادرات البلدان النامية في النمو الاقتصادي تم اختيار عدد من هذه البلدان لتكون عينة لدراستنا، وهي اندونيسيا، تركيا، مصر، ماليزيا، تايلند، والسعودية، وبهدف تحديد أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة تم تقسيم الصادرات على خمسة أنواع هي (الصادرات الاستخراجية X_1 والصادرات الزراعية X_2 والصادرات التحويلية X_3 والصادرات المصنعة X_4 والصادرات الالكترونية X_5)، لذا عُدت قيم هذه الصادرات متغيرات مستقلة، فيما اعتمدت (قيم الناتج المحلي الاجمالي y) لدول عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير، وتم استخدام عملة الدولار وبالأسعار الثابتة لكافة قيم المتغيرات المذكورة لاستبعاد الآثار التضخمية التي تحصل في قيم العملات المحلية لدول العينة. تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها أربعة وعشرون عاماً ١٩٩٥-٢٠١٨ واستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية The Method of Ordinary least Squares (OLS) لكون هذه الطريقة تمتاز بأعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، ومن أجل الوصول إلى أفضل النتائج تم تطبيق أنموذج قياسي بعدة صيغ هي: الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة، واعتمدنا في هذا المبحث على اختيار أفضل الصيغ goodness of fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية R^2-t-F والقياسية D-W, Klein وبمستوى معنوية ٥%، وقد تبين بأن النتائج المقدرة كانت على وفق الدول المشار إليها وكما في الجدول (١):

تشير نتائج الجدول ١ إلى معنوية متغير (قيم الصادرات الاستخراجيةX_1) في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من تركيا، والسعودية بمرونة[*] بلغت ٠,٧٢٣ و٠,٤٣١ ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذا النوع من الصادرات يسهم في زيادة قيم الناتج المحلي الاجمالي في الدولتين المذكورتين، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة الاقتصادي New Mark ، ٢٠١٦ التي أوضح فيها بأن صادرات البلدان النامية من المنتجات الاستخراجية كانت السبب الأساسي في تحقيق نموها الاقتصادي ولا سيما أن كلا الدولتين تتميزان بإنتاج وتصدير هذا النوع من المنتجات (Pherson, 2016, 354-368)، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الإيجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل

[*] **تحسب المرونات في الدوال نصف اللوغاريتمية بالطريقة الآتية:**

$$ep = \frac{\beta_i}{\bar{y}}$$

من مصر وتايلند(**) بمرونة بلغت ٠,٦٣١ و ٠,٩٨٢، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الصادرات الاستخراجية في كلا الدولتين لن تسهم في رفع معدل نموها الاقتصادي، لأنها لا تمتلك مؤسسات إنتاجية تتسم بالمرونة الكافية لمواجهة حالات تباطؤ الطلب الخارجي على هذا النوع من الصادرات، فضلا عن أن أسعار وكميات هذا النوع من الصادرات تشهد تغيرات في السوق العالمية بين فترة وأخرى، وتلك هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق نتائج غير إيجابية في اقتصاد الدولتين المذكورتين ولا سيما في تعثر تنفيذ خطط تنميتها الاقتصادية (Hussein and Ali، ٢٠١٨، ١٧٨–١٧٩)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من اندونيسيا وماليزيا، وأوضحت نتائج الجدول نفسه المعنوية غير الإيجابية لمتغير (قيم الصادرات الزراعية X_2) في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من تركيا ومصر بمرونة بلغت ١,٠٠٢ و٠,٩٨٤، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذا النوع من الصادرات لا يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولتين المذكورتين، إذ يكمن سبب ذلك في عدد من المشكلات التي تسود زراعة كلتا الدولتين منها ارتفاع الكثافة السكانية مقارنة بالرقعة الزراعية، مما ترتب على ذلك انخفاض الإنتاجية الحدية للموارد الاقتصادية الزراعية وسيادة البطالة الموسمية والمقنعة وارتفاع إعداد صغار المزارعين الذي يكون إنتاجهم لغرض الاكتفاء الذاتي، فضلا عن الندرة النسبية لرأس المال التي تعد المشكلة المحورية في هذا القطاع يرافق

الجدول (١) : نتائج التحليل الكمي لأثر صادرات البلدان النامية عينة البحث في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٥–٢٠١٨

(**) **تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية:**

$$ep = \beta_i \frac{\bar{x}}{\bar{y}}$$

نوع الدالة	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	X_i	الدول
خطية	-0.039	-0.022	-0.024	-0.384	-0.925	βi	اندونيسيا $\bar{R}^2$=0.83
	-2.20	-1.19	-23.83	0.44	-1.03	t*	F=16.44 D-W=1.862
نصف لوغاريتمية يسار	-0.054	0.185	0.047	-0.418	0.108	βi	تركيا $\bar{R}^2$=0.93
	-1.50	1.98	0.81	-7.36	2.51	t*	F=68.55 D-W=2.070
خطية	-28.02	8.775	1.408	-16.526	-12.486	βi	مصر $\bar{R}^2$=0.92
	-1.32	7.02	1.81	-1.72	-2.42	t*	F=60.06 D-W=1.381
نصف لوغاريتمية يمين	3.275	1.060	-9.042	-2.129	9.454	βi	ماليزيا $\bar{R}^2$=0.95
	2.22	1.09	-2.13	-0.43	1.27	t*	F=10.89 D-W=1.424
خطية	1.207	4.08	-7.681	2.006	-8.054	βi	تايلند $\bar{R}^2$=0.92
	2.21	0.20	-1.85	0.21	-1.89	t*	F=53.85 D-W=1.774
نصف لوغاريتمية يمين	1.745	7.241	6.542	3.568	1.358	βi	السعودية $\bar{R}^2$=0.95
	2.28	12.22	1.99	0.81	3.35	t*	F=8.893 D-W=1.829

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر صادرات البلدان النامية عينة البحث في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٨

ذلك سيادة تراكيب حيازة الارض المعقدة مما جعل اغلب أنواع المنتجات الزراعية فيها يكون لغرض الاستهلاك المحلي لذا فقد تظافرت العوامل المذكورة آنفاً في عدم مقدرة صادرات القطاع الزراعي في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولتين المذكورتين (League of Arab States، ٢٠١٥، ١٩١-١٩٤)، وأوضحت نتائج التحليل الكمي المذكورة آنفاً معنوية متغير (قيم الصادرات التحويلية X_3) في التأثير الايجابي في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من مصر والسعودية بمرونة بلغت ١,٠٢٤ و ٠,١٩٢ ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذا النوع من الصادرات يوفر فرصاً لإنشاء قطاعات إنتاج رأسمالية وصناعية تسهم في إنتاج وتصدير هذا النوع من المنتجات إلى الاسواق العالمية، وذلك له دور كبير في تعزيز مبدأ التخصص في الإنتاج وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج ورفع مهارة العاملين في القطاع المعني، والذي عكس أثره في توريد أكبر قدر ممكن من العملات الاجنبية التي أسهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولتين المذكورتين (Behnam، ٢٠١٣، ١٧٤)، في حين أوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في كل من اندونيسيا وماليزيا وتايلند بمرونة بلغت ٠,٦٨٢ و١,٠٤٣و ٠,٩٨٤، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذا النوع من الصادرات لن يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدول المذكورة، وسبب ذلك هو عدم مقدرتها على منافسة منتجات البلدان المتقدمة وارتفاع تكاليف إنتاجها، فضلا عن أن معدلات التبادل التجاري لم تكن في مصلحة هذا النوع من الصادرات إلى الحد الذي جعل عوائد صادراتها تشهد تقلبات بين فترة وأخرى بسبب انخفاض مرونة الدخل المتحقق من الطلب العالمي على هذا النوع من الصادرات. (Matthee & Naude, 2007,43)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في تركيا، وأوضحت نتائج التحليل السابق معنوية متغير (قيم الصادرات المصنعة X_4) في التأثير الايجابي في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من تركيا ومصر والسعودية بمرونة بلغت ٠,٩٤٢ ، ١,٣٢٤ ، ٠,٤٣٩، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذا النوع من الصادرات يعد من العوامل الاساسية في تنويع قنوات توريد العملات الاجنبية إلى البلدان المذكورة، ودورها يكمن في زيادة مصادر تشغيل عوامل الإنتاج ولا سيما الأيدي العاملة، وفي هذا الشأن اتفقت نتائج دراستنا مع نتائج دراسة Broad & Jcavanagh، ٢٠١٨ التي أوضح فيها بأن الصادرات المصنعة في كل من كوريا وتايلند وهونك كونك وسنغافورة قد أسهمت في رفع طاقتها التصديرية في الاسواق العالمية وذلك، عكس أثره في رفع معدل نموها الاقتصادي (Brood & Cavanagh, 2018, 56-57)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة البحث، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير (قيم الصادرات الالكترونية X_5) في التأثير الايجابي في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من ماليزيا وتايلند والسعودية بمرونة بلغت ١,٠٦٢ و٠,٩٣٨ و١,٢١٨، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذه الدول قد اتجهت نحو التصنيع والتصدير الالكتروني مستفيدة من الاصلاحات الاقتصادية التي حدثت فيها، فضلاً عن اعتمادها على السياسات الموجهة نحو السوق الخارجية واستراتيجيات إنمائية أدخلتها في سياساتها الاقتصادية

التي شجعت على تصنيع وتصدير هذا النوع من المنتجات والتي أدت دورها في رفع معدل نموها الاقتصادي. (United nations، ٢٠١٨، ٩١-٩٢)، فيما أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في اندونيسيا بمرونة بلغت ٠,٤٦٨، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني عدم فعالية السياسات الاقتصادية التي اعتمدها هذه الدولة في إنتاج وتصدير هذا النوع من السلع إلى الحد الذي جعلها غير قادرة على الاسهام في رفع معدل نموها الاقتصادي، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من تركيا ومصر.

الاستنتاجات:

١. تتفق آراء ألب الاقتصاديين على أن الصادرات هي الوسيلة الأساسية لتوسيع وتركيز الاستثمارات المحلية والاجنبية وخفض تكاليف الإنتاج وتشجع على حدوث دفق متزايد للتقنية الإنتاجية المتطورة.
٢. تشكل صادرات دول عينة الدراسة أهمية نسبية متباينة إلى قيم ناتجها المحلي الاجمالي، بسبب تذبذب قيمها وكمياتها خلال مدة البحث، وذلك يعود إلى اخفاق سياساتها الاقتصادية وتباين ظروفها الطبيعية وأساليب الإنتاج المتبعة فيها.
٣. تواجه صادرات بلدان العينة طلباً أجنبياً متباطئاً، فضلاً عن أن نسب التبادل التجاري في غير صالح صادرات هذه البلدان، وذلك أحدث تقلبات مستمرة في عوائدها من النقد الاجنبي والذي عكس أثره في تعثر تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيها.
٤. أوضحت نتائج الجانب العملي المعنوية الإيجابية لمتغير الصادرات الاستخراجية X_1 في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تركيا والسعودية، في حين ظهر التأثير المعنوي غير الإيجابي لهذا المتغير في كل من مصر وتايلاند، وظهر التأثير المعنوي غير الإيجابي لمتغير الصادرات الزراعية X_2 في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تركيا ومصر، وظهرت المعنوية الإيجابية لمتغير الصادرات التحويلية X_3 في كل من مصر والسعودية فيما ظهرت المعنوية غير الإيجابية لهذا المتغير في اندنوسيا وماليزيا وتايلاند، وظهرت المعنوية الإيجابية لمتغير الصادرات المصنعة X_4 في كل من تركيا ومصر والسعودية، وأثبتت النتائج أيضا المعنوية الإيجابية لمتغير الصادرات الالكترونية X_5 في كل من ماليزيا وتايلاند والسعودية فيما ظهرت معنويته غير الإيجابية في إندونيسيا.

المقترحات:

١. تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم بمختلف أنواعه لهذا القطاع، وزيادة قيم التخصيصات الاستثمارية له حتى يتماشى مع متطلبات خطط التنمية القومية لهذه البلدان ومع مستلزمات الطلب الخارجي.

٢. الاهتمام بدراسة المشاكل التي تواجه صادرات البلدان عينة البحث ولا سيما أن دراستنا شخصت تلك المشاكل التي أسهمت في تقليل عوائد صادرات هذه البلدان وفي تدهور نسب التبادل التجاري العالمي وتباطؤ معدل نمو الطلب الخارجي عليها.

٣. وضع قيود جمركية وغير جمركية على استيراد السلع التي لها إنتاج محلي مشابه والعمل على زيادة استيرادات السلع الرأسمالية التي تسهم في إنتاج سلع التصدير، لما لذلك من دور في رفع معدل تكوين رأس المال الثابت.

٤. تقليل اعتماد البلدان النامية على قطاع الصادرات الاستخراجية والأولية، لأن أي تغير في أسعارها أو الكميات المطلوبة منها عالمياً ينعكس بتأثير سلبي في عوائد صادرات هذا النوع وفي تعثر خطط التنمية الاقتصادية النامية.

Refrence

Abdali, Abed Bin Abed, 2005, Estimating the Impact of Exports on Economic Growth in Islamic Countries: A Standard Analytical Study, Journal of Saleh Abdullah Kamel Center for Islamic Economics, No. 27, Al-Azhar University, Cairo.

Abdullah, Abdulnafi, 2015, Introduction to Development Economics, National Library, Baghdad.

Al-Amin, Abdel Wahab, 2016, Principles of Macroeconomics, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Jordan.

Al-Attiyah, Abdul Hussain Wadi, 2005, developing economies crises and solutions, first edition, Dar Al-Shorouk, Oman.

Al-Awwad, Awad Saleh, 2003, exports are a key driver of growth and development in country economics, Dammam, website: www.fao.org

Al-Dulaimi, Naama Hashim Sultan, 2008, Factors Affecting Iraq's Foreign Trade in Agricultural Commodities for the period 1975-2002, Master Thesis, College of Agriculture and Forestry, University of Mosul.

Al-Taie, Ghazi Saleh Muhammad and Ahmed Ibrahim Mansour, 2004, World Trade Organization and its Economic Effects in Developing Countries, Economic Horizons Magazine, Volume 25, No. 97.

baroque. Paul, 1973, The Third World Predicament, Dar Al-Haqiqa for Printing and Publishing, Beirut.

Behnam, Samir Hanna, 2013, The impact of the development of foreign trade on the economic growth of South and East Asian countries for the period 1990-2011, Al-Rafidain Development Journal, No. 114, Volume 35.

Behnam, Samir Hanna, 2019, Export Development Policy and its Impact on Economic Growth in Malaysia for the period (1990-2014), Al-Rafidain Development Journal, No. 122, Volume 38.

Ben Saâda, Mostafa, 2001, The Impact of Development of Non-Oil Exports on Economic Growth in Algeria, A Case Study of Small and Medium Enterprises, Master Thesis, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria.

Broad. Robint & John Cavangh, 2018, Nomor N.I.C.s, far Eastern, economic review, "Hong Kong", Vol. 148, No. 16.

Bukhari. Abla Abdul Hamid, 2015, Development and Economic Planning, Characteristics of the Least Developed Countries, Part Two, Website: www.keu.edu

Delilah, Talib, 2018, The impact of exports and imports on economic growth in Algeria in light of current global developments, Namaa Economy and Trade magazine, third edition, Algeria.

Dudovskiy, John, 2013, problems faced by developing nations in free trade, http://www.research-methodology.net/problim-faced-by-developing-nations-in-free-trade

Economic and Social Policy Department, 2002, some issues related to the international trade negotiations on agriculture, the dependence of developing countries on one agricultural export commodity: its degree and trends, the website. www.fao.org/docrep

Hammadi, Taha Younis and Sobhi Bakr Othman, 2009, The problems of primary exports and their impact on economic growth in a selected sample of non-oil developing countries for the period 1985-2004, Al-Rafidain Development Journal, Volume 31, No. 96.

Hussein, Abdul Razzaq Hamad and Zina Tariq Ali, 2018, the effect of exports on the gross domestic product and the trade balance in Iraq for the period 2005-2015, Tikrit University Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 4, No. 44 C 1.

J.o.Adeleye, O.S.Adeteye& M.O.adewuye, 2016, Impact of International Trade on Economic Growth in Nigeria (1988-2012), International Journal of Financial Research, VoL.6, No.3.

League of Arab States, 2015, Arab Organization for Agricultural Development, University Press, Khartoum, Sudan.

M. Matthe, W. Naude, 2007, Expprt diversification and regional growth, empirical evidence from South Africa, United Nations University, UNU-WIDER.

Saker, Mohammed Al-Arabi, 2006, Lectures on Macroeconomics, First Edition, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo.

United Nations, 2018, Trade and Development Report, United Nations Conference on Trade and Development, New York.

Ww. Pherson, 2016, Role of Export in Economic development, Journal of farm economics, Vol. 48, No. 2.